Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève

الوفـــد الدائـــم لدولـة قطـــر
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيـــــف

2016/0036667/5

Ref: الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office and other international organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights and has the honour to refer to the letter of the Special Rapporteur on the rights of persons with disabilities, Ms. Catalina Devandas-Aguilar, dated 18 April 2016, and its attachment the questionnaire prepared by the Special Rapporteur on the *disability-inclusive policies.*

The Permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach herewith the response to the above mentioned questionnaire as received from the competent authorities in the State of Qatar.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights the assurances of its highest consideration.

Geneva, May 18th, 2016

MISSION OF THE STATE OF QATAR GENEVA

OHCHR
CH- 1211 Geneva 10
E.mail: sr.disability@ohchr.org

N. A.

27 - 29, avenue du Bouchet - 1209 Genève
Tél. 022 798 85 00 - Fax: 022 791 04 85 - E-mail: geneva@mofa.gov.qa

مرئيات الدولة حول الاستبيان المعد من قبل المقررة الخاصة المعينة بحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة والمتعلق بـ سياسات الاعاقة الشاملة.

أولاً: تعامل الدولة مع حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة في سياساتها الهادفة لتنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة، بما يشتمل ذلك على:

١.١. ماهي الاستراتيجيات الوطنية وخطط العمل التنفيذية الحالية؟.

تواصل دولة قطر اتخاذ التدابير اللازمة لإزالة الحواجز المتعددة التي تواجه الاشخاص ذوي الاعاقة من خلال كفالة تبني نهج قائم على حقوق الانسان في التعامل مع الاعاقة في مختلف القطاعات باعتبار ان الاعاقة قضية تنموية وحقوقية.

وتعتبر استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١- ٢٠١٦ الأشخاص ذوي الاعاقة أفراداً يتمتعون بنفس حقوق الاشخاص من غير ذوي الإعاقة، وتطمح لتنفيذ سياسة اجتماعية تشمل بناء أسر متماسكة وقوية ترعى جميع أفرادها بدون تمييز. ومن بين المشاريع المحددة التي تستهدف الاشخاص ذوي الاعاقة خطة لضمان الاندماج الاجتماعي التي تشمل زيادة عدد التدريب المهني والعلاج الوظيفي ، اضافة الى قاعدة بيانات فرص العمل لمن هم في اوضاع ضعيفة تسهل مطابقة مواصفاتهم مع الوظائف المتاحة.

من خلال تفعيل مشاريع خطط الاستراتيجيات القطاعية المختلفة تم تعزيز العديد من الحقوق الصحية والتعليمية والمهنية والثقافية والاقتصادية تشتمل، من بين أمور أخرى، على:

- دمج الطلبة ذوي الاعاقة في المؤسسات التعليمية ، وانشاء مدارس خاصة للطلبة ذوي الاعاقة الذين لا يمكن دمجهم في المدارس العادية ، وتوفير بيئة ومرافق مدرسية للطلبة ذوي الاعاقة ، وتقديم الدعم لهم من خلال الدروس الاضافية المتخصصة.
- التمتع بخدمات صحية جيدة من خلال تطوير خدمات الرعاية الصحية والطبية والثقافية والاجتماعية القائمة على عدم التمييز.
- توفير فرص التوظيف والعمل المتوافقة مع قدراتهم ومؤهلاتهم في القطاعين العام والخاص، على أن يتم ضمان تخصيص ٢% من العدد الاجمالي للوظائف في الشركات العامة والخاصة التي لديها ٢٥ موظفاً على الأقل للأشخاص ذوي الاعاقة.

- توفير الأدوات والمعدات ووسائل النقل التي تساعد الأشخاص ذوي الاعاقة في الحصول على التعليم، وإعادة التأهيل ، وتسهل حركتهم.
- توفير بيئة طبيعية تساعد على دمج الاشخاص ذوي الاعاقة في الحياة العامة.

٢.١. كيف يتم خصيص الموازنة الموجهة لتعزيز خطط وسياسات اعمال حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة؟.

يمنح قانون الموارد البشرية الصادر بالقانون رقم (٨) لعام ٢٠٠٩ الاشخاص ذوي الاعاقة بدل طبيعة عمل بنسبة ٢٥% من الراتب الأساسي، اضافة الى العلاوات الأصلية المخصصة لكافة العاملين حسب درجاتهم الوظيفية. كما يمنح القانون الموظفة القطرية إجازتين اثناء مدة الخدمة بحد أقصى ٣ سنوات لكل اجازة لرعاية اولادها الذين هم تحت سن السادسة من العمر، وتعطى الاولوية لرعاية الاطفال ذوي الاعاقة. وتكون الاجازة براتب كامل خلال السنوات الثلاث الاولى ، ثم تكون مدفوعة جزئياً (٥٠% من الراتب) لأية مدة اضافية.

كما تشتمل الموازنة السنوية للدولة على بنود لتغطية تكاليف الاجهزة واللوازم المخصصة للأشخاص ذوي الاعاقة، اضافة الى الانشاءات والمباني التي تتماشى مع متطلبات إعمال حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة.

٣.١. ماهي الآليات والاطر الراهنة لرصد تنفيذ تلك الاستراتيجيات /الخطط /السياسات؟.

يستند بناء آليات ومعايير الرصد الراهنة على مقاربة الادارة القائمة على النتائج، وتكون بذلك أداة فاعلة لتطبيق نهج تنموي اجتماعي واقتصادي شامل وقائم على الحقوق الانسانية، وفي اطاره يوفر منصة تساعد على دمج الأشخاص ذوي الاعاقة في المجتمع. وبهذا المنظور يكون في مقدور هذا النهج توضيح وإقرار ومتابعة رصد حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة على أرض الواقع، ومن ثم إزالة القيود والحواجز التي تفرضها البيئة الاجتماعية والاقتصادية والمادية عليهم.

ومع ايلاء أهمية خاصة لهذا النهج في دولة قطر ، بدأ النموذج الاجتماعي للتعامل مع الاعاقة يتطور تدريجياً ليحل محل النموذج الطبي، ويحقق بذلك تطلعات رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ للعدالة الاجتماعية والشمول. ويتميز هذا النموذج الاجتماعي للإعاقة على توفير

مؤشرات الإنجاز وبالتالي يعمل على الطريقة التي ينظر بها المجتمع الى الاشخاص ذوي الاعاقة ويتعامل معهم. بدلاً من التركيز على وضعهم الطبي على أنه العامل الرئيسي الذي يستدعي تمكينهم.

٤.١. ماهي وضعية كل من النساء والفتيات من ذوي الاعاقة وحالة الاطفال وكبار السن من ذوي الاعاقة في منظور تلك الاستراتيجيات/الخطط/السياسات؟.

مع الاعتراف المتنامي من مؤسسات الدولة المعنية ، وبصفة خاصة من جانب منظمات العمل الاجتماعي والمجتمع المدني، من ان هذه الفئات السكانية، هي من اكثر الفئات تعرضاً للتمييز المتعدد الاوجه والمتداخل على أساس نوع الجنس والسن والاعاقة، ضمن اعتبارات أخرى ، فقد بدأت خطط الدولة تتجه نحو ما يلي:

- تنظيم حملات توعية وبرامج تثقيفية على جميع المستويات، لا سيما تلك الموجهة للأسر، من أجل تعزيز احترام حقوق المرأة والفتاة، وكبار السن والأطفال، ومن أجل مكافحة القوالب النمطية والاحكام المسبقة والمفاهيم الخاطئة عن الفئات من ذوي الاعاقة.
- توسيع وتعميق قواعد البيانات وإجراء دراسات معمقة تعكس طبيعة واسباب الممارسات التمييزية التي تسلب حقوق تلك الفئات السكانية من ذوي الاعاقة.
- اشراك هذه الفئات السكانية عن طريق المنظمات الممثلة لهم ومنظمات المجتمع المدني في جعل الاستراتيجيات/الخطط أكثر استجابة لحقوقهم ومشاركتهم الكاملة في التنمية والمجتمع.

٥.١. ما مدى مشاركة الاشخاص ذوي الاعاقة أو المنظمات الممثلة لهم في تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات/ الخطط/السياسات؟.

من منطلق أن الدولة لا يمكن أن تحقق وحدها جميع متطلبات ترجمة نهج "الحق في التنمية" للأشخاص ذوي الاعاقة، فقد بدأ مسار اجتماعي آخر مع توسيع وتعميق الحيز المتاح لمنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية الاخرى ومن ثم الأسر في تقديم الدعم وبذل جهود تعاونية بشأن منح الاشخاص ذوي الاعاقة فرصاً للحصول على حقوقهم وتوفير الخدمات التي يحتاجونها بشكل سهل وميسر.

ثانياً: السياسات والإطار التشريعي للدولة بشأن مكافحة التميز، بما في ذلك:

١،٢. هل تطرق الاطار التشريعي للاشارة بشكل خاص (للاعاقة) باعتبارها أساس لحظر التميز؟.

بات المنظور الاجتماعي للإعاقة يهيمن في حوارات السياسات وفي مناقشات المخططين والمشرعين والاعلاميين في مجالات التنمية المستدامة المتضمنة لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة. وبدأت اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة تعطي دافعاً للدولة ومنظمات المجتمع المدني لتأمين حقوق هذه الفئة من السكان، وقد تحول تعريفهم من " متلقين للمساعدات" الى الاعتراف "بأنهم أصحاب حقوق غير منقوصة" وبالتالي هم يستحقون على قدم المساواة جميع الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بصفتهم أعضاء فاعلين في المجتمع.

ومن هذا المنطلق فان ظاهرة الاعاقة ترتبط بقوة مع ظاهرة التمييز. ومن هنا فان استخدام البيانات يمكن أن يوضح العلاقة الطردية بين الفقر والإعاقة. وعلى هذا الأساس فإن دولة قطر تتعامل مع ارتباط الإعاقة طرديا مع الأمراض الاجتماعية الأخرى.

٢،٢. هل هناك أليات مالية (موازنة) لضمان توفير مسكن مناسب من قبل المؤسسات العامة؟

في هذا الإطار، توفر مساعدات مادية وعينية للأسر من الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك لتوفير بيئة سكنية ملائمة ومريحة لهم.

٣،٢. هل حرمان الأشخاص ذوي الاعاقة من سكن ملائم يرتقي الى مستوى التميز ضدهم؟

الأشخاص من ذوي الإعاقة لهم الحق في الحصول على سكن ملائم دون تمييز بينهم وبين الأشخاص من غير ذوي الإعاقة.

٤،٢. هل توجد مقاييس وأحكام ايجابية لصالح الأشخاص ذوي الاعاقة؟.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الدولة قد تكفلت بإيجاد عدة أحكام وإجراءات تضمن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (كما هو موضح في البند ١،١).

٥,٢. هل توجد ترتيبات تشريعية وادارية خاصة بحماية الأشخاص ذوي الاعاقة الذين تعرضوا للتمييز؟.

وفي هذا الخصوص تبذل الدولة جهودا كبيرة لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك اعداد ومراجعة العديد من التشريعات وإنشاء المؤسسات والبرامج لخدمتهم وتوفير التسهيلات والخدمات اللازمة لدعم احتياجاتهم، إضافة إلى توفير المساعدة القضائية والاستشارية والمزايا الادارية للأشخاص ذوي الإعاقة لمساعدتهم على تدبر شؤونهم.

٦,٢. هل توجد مؤسسات وجهات لضمان عدم تعرض الأشخاص ذوي الإعاقة للتمييز؟.

هناك العديد من المؤسسات الحكومية على سبيل المثال (وزارة التنمية الإدارية والعمل الشؤون الاجتماعية) ومؤسسات ومراكز عامة وخاصة ومنظمات مجتمع مدني معنية بمجال حماية الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة التمييز ضدهم. كما أن هناك جهود حثيثة لبناء قدرات الجهات المعنية حيث ما زال مستوى الفهم لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يحتاج لمزيد من التوعية.

ثالثاً: الإطار التشريعي والسياسات الخاصة بإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين إلى جميع المرافق والخدمات المتاحة بما في ذلك الحصول على المعلومات ووسائل الاتصال والنقل.

١,٣. هل توجد هناك معايير وأنظمة لإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لتقنية المعلومات والاتصالات؟.

في هذا الخصوص تم تأسيس مركز التكنولوجيا المساعدة قطر (مدى) في عام ٢٠١٠ كمنظمة غير ربحية تسعى إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من التواصل وتعلم مهارات الحياة والانخراط في التعليم والعمل من خلال تقنية المعلومات والاتصالات.

٢,٣. هل هناك خطة محددة زمنيا لجعل المرافق العامة والخاصة سهلة الوصول بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة؟.

هناك خطة زمنية معدة في هذا الشأن، وذلك لتعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى جميع المرافق والخدمات المتاحة أو المقدمة للجمهور.

٥،٣. هل يتوفر التدريب على سبل وطرق الوصول للمرافق والخدمات للعاملين في الجهات الحكومية والجهات الأخرى؟.

فيما يخص منظمات المجتمع المدني، فإن هناك العديد من المراكز تعمل على توفير التدريب وسبل وطرق الوصول للمرافق والخدمات للعاملين في الجهات الحكومية والجهات الأخرى، ومن هذه المراكز: مركز الشفلح و مبادرة بست بادير- قطر، ومركز التكنولوجيا المساعدة (مركز مدى).

رابعاً: السياسات والإطار التشريعي في الدولة بما يتعلق بخدمات الدعم والمساندة للأشخاص ذوي الإعاقة.

١،٤. ماهي الخدمات المتاحة التي توفرها الدولة وما مدى تنوعها؟

يوفر القانون رقم ٢ لعام ٢٠٠٤ بشأن ذوي الاحتياجات الخاصة إطارا قانونيا شاملا للأشخاص ذوي الإعاقة، ويتضمن ١٤ مادة تنص على توفير الرعاية الخاصة والحماية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة بما يمكنهم من ضمان ممارسة حقوقهم على قدم المساواة مع جميع الأشخاص من غير ذوي الإعاقة. ويغطي القانون ايضاً ضمان توفير الحق في العمل وخدمات الرعاية الصحية والتعليمية والوقائية والعلاجية وغيرها من الخدمات.

٢،٤. هل هناك مختصين معتمدين في لغة الاشارة؟.

يوجد مجموعة من المختصين المعتمدين في هذا المجال في الدولة، وهناك توجه لتعزيز وتطوير وتعميم استخدام لغة الإشارة.

٣،٤. ماهي التدابير المختلفة بشأن تقديم الخدمات (تقديم مباشر للخدمة، شراكات بين القطاعين العام والخاص، شراكات مع المنظمات المجتمعية ومنظمات غير الحكومية، ...)؟

تتوفر أنواع الخدمات الذكورة بشكل أو بآخر في الدولة وإن كانت عملية التنسيق بينها لا تزال بحاجة لمزيد من التطوير.

٤،٤. هل هناك وسائل مالية لرفع مستوى خدمات الدعم للأشخاص ذوي الاعاقة؟.

توجد مشاريع تنفذ من خلال استراتيجيات تنمية قطاعية توجه إلى الأسر التي بها أشخاص من ذوي إعاقة. كما توجه إلى المشاريع المساندة والمراكز المتخصصة في مجال الإعاقة.

٥,٤. كيف تمكن الخدمات المختلفة للأشخاص ذوي الإعاقة من توسيع دائرة خياراتهم؟

جميع الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة تتضمن رفع الوعي والمعرفة وبناء وتنمية القدرات بما يوسع من دائرة خياراتهم وفرصهم.